

اعتبر وزير المالية اللبناني الأسبق د. جورج قرقم أن بوسع لبنان التخلص من أزمة المديونية العامة خلال سبع سنوات على الأكثر في حال تغير نمط التفكير الاقتصادي المسيطر حالياً . كلام الوزير قرقم جاء في ندوة عقدها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بتاريخ 6-1-2010 تحت عنوان : كيف يمكن تغيير النموذج الاقتصادي اللبناني أو تحسينه؟ في قاعة المركز بحضور عدد كبير من الباحثين والنخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبعد مقدمة أوجز فيها الوضع الاقتصادي في لبنان، تساءل رئيس المركز الأستاذ عبد الحليم فضل الله عما إذا كان هناك بالفعل نموذج اقتصادي موحد للبنان، وعدّد محاور النقاش المتمثلة في إمكانية تحويل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد ميني على الربوع والتدفقات إلى اقتصاد ذي بنية إنتاجية، وفي سبل تعزيز تنافسية هذا الاقتصاد التي تجعل منه اقتصاداً حراً بالفعل، وأبدى خشية من أن يكون تكرار الحديث عن فائدة النموذج اللبناني، مبرراً يسوقه أصحاب الرؤية التقليدية المحافظة لمنع الإصلاح، وحماية مصالح المجموعات الصغيرة المستفيدة من آليات التوزيع وإعادة التوزيع الراهنة.

أشار فضل الله أيضاً أن المفارقة الأساسية في النظام الاقتصادي اللبناني، تتمثل في صموده أثناء الأزمات لكنه بالمقابل عاجز عن استثمار موارده وطاقاته للقفز إلى مصاف الدول السائرة في طريق التصنيع. ففي لبنان يتم تجميد النجاحات الفردية دون القدرة على فتح أبوابها إلى نجاح جماعي يطال الاقتصاد بأكمله. وقد أبدى فضل الله تحفظه على النمط الحالي لنمو الطبقة الوسطى في لبنان، والذي يستند إلى الربوع والتدفقات الخارجية.

بدوره، لفت الوزير قرقم إلى خطورة ارتفاع كلفة خدمة الدين العام التي تعتبر البند الأعلى في موازنة الدولة، مشيراً إلى أن الاعتقاد السائد بأن الدين اللبناني هو دين خارجي فقط يجافي الحقيقة، فغالبية في الواقع مکتب لصالح مصارف محلية، إلا أن هذا الكلام يهدف في الواقع إلى الترويج للارتهان في القرار الاقتصادي لدول الخارج. ورأى أن الحل يكمن في التوصل إلى تسوية بالتراضي بين الدولة والمصارف مقدوراً بسياسة ضريبية جديدة تشمل الضريبة على الاتجار بالعقارات وضريبة إعادة تقييمها.

وحذر من الاعتماد على المساعدات الدولية، عبر البنك الدولي وصندوق النقد . فرغم عدم حاجة لبنان لتلك المساعدات إلا أن البعض يسعى وراءها لوضع البلاد في حلة من الارتهان لهذه المؤسسات والابتزاز السياسي.

وفي معرض حديثه عن بنية الفكر الاقتصادي الحاكم في لبنان، وصفها د. قرقم بالذهنية المتحجرة المعيقة للنهوض التي تطغى حتى على بعض الصحفيين، واللوم يقع برأيه ليس فقط على السياسيين بل على النخب والمثقفين الذين يجب أن يتحملوا مسؤولية توضيح الفرص الاقتصادية المتاحة والصناعة في لبنان . وأسف لمن يروجون لاعتماد نموذج الاغتراب وتصدير الطاقات للخارج مع ما تكتنفه من آثار سلبية ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على المستوى الإنساني والاجتماعي.

ورأى د. قرقم أن النمط الاقتصادي المتبع في لبنان هو النموذج الذي أرساه في الماضي ميشال شياح، وما زال مسيطراً على أذهان الكثيرين ، وقد حقق بالفعل ازدهاراً وعائدات لا مثيل لها، ولكن على مساحة مئة كيلومتر مربع فقط، هي مساحة العاصمة وبعض المناطق الأخرى، فيما بقيت المساحة المتبقية من لبنان مهملة.